

١٠ تشريعات وقرارات جمهورية.. لتحديث الصناعة إعفاء ضريبي للمشروعات.. إلغاء الرسوم الإضافية رفع قيمة صادراتنا إلى ٧٥ مليار جنيه في عشر سنوات

سوف ترتفع من ٨ مليارات جنيه إلى ٧٥,٦ مليار جنيه في نهاية العام العاشر من خطة التحديث.. وأن المساهمة والنمو الناتج من التحديث في زيادة الصادرات حوالي ٥٠ مليار جنيه.

أوضح الوزير أن اجتماع الخميس القادم برئاسة الدكتور عبيد سوف يبحث أيضاً تسهيل الحصول على الأراضي للمشروعات الصناعية في كل المناطق الصناعية.

وربط المناطق والمدن الصناعية بشبكات طرق وترشيد تكاليف النقل وعدم تحميلها بأى مصاريف إضافية.

أكد الوزير أن تنفيذ برنامج التحديث يتطلب مساعدات ومنحاً أوروبية في المرحلة الأولى التي تبدأ عام ٢٠٠٢ حتى ٢٠٠٧ في حدود ٢,٢ مليار يورو ومثلها في السنوات الخمس التالية بخلاف ١,٥ مليار يورو قرضاً دواراً.

أشار الوزير إلى أن المنح تم حسابها على متوسط ٥٠ يورو للفرد المصري وهو أقل مما تم تقديمه لدول أوروبا الشرقية الذي بلغ حوالي ٨٥ يورو.

وسجل الوزير تخوفه من عدم مواجهة التحدي القادم وعدم البدء الفوري في تحديث المصانع بسبب الأضرار التي ستلحق بالمصانع.

أضاف أن كل مستثمر مسئول عن تحديث مصنعه وأن الوزارة لا تقوم مباشرة بعملية التحديث ولكنه محدد في إنشاء البنية التكنولوجية للتحديث وتحديث الأجهزة التابعة وإصدار التشريعات المنظمة.



د. مصطفى الرفاعي

د. الرفاعي: المستثمر مسئول عن تحديث مصنعه

الصناعية وتسييرها بصورة مناسبة.. وتبسيط الإجراءات الخاصة بالموافقات للمشروعات بما فى ذلك

تتمتع بالإعفاءات الواردة بالمادة المشار إليها. إلغاء الرسوم والزيادات التي تفرضها بعض الجهات دون سند من القانون.

● تعديل المادة رقم ١٢٠ من القانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٢ لتنص على إعفاء بعض المناطق الصناعية من الضريبة على أرباح شركات الأموال لمدة ٥ سنوات مثل شبرا الخيمة والمحلة الكبرى.

● إصدار قانون المنافسة والاحتكار وتعديل قانون قمع التدليس والغش.

● استصدار قرار جمهورى بإعادة هيكلة الهيئة وتعديل تسميتها إلى هيئة المواصفات والجودة.

● استصدار قرار جمهورى بضم المعامل الخاصة بوزارة الصناعة فى كيان واحد تابع لمصلحة الكيمياء.

● استصدار قرار جمهورى بتحويل الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية إلى هيئة الثروة المعدنية.

● إصدار قرار جمهورى بتنظيم الصناعة وحماية المستهلك.

مناقشة مشاكل المستثمرين

قال وزير الصناعة إنه سيتم مناقشة بعض المشكلات التي يعاني منها المستثمرون وإيجاد حلول لها وقرارات فورية لتخفيف الأعباء مثل النظر فى تكاليف توصيل المرافق للوحدات

كتب - هانى صالح:

يبحث الدكتور عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء الخميس القادم مجموعة جديدة من التيسيرات للمستثمرين فى إطار برنامج تحديث الصناعة الذى بدأ تنفيذه من أول يوليو.

تتضمن التيسيرات الجديدة إصدار مجموعة من القرارات الجمهورية والتشريعات التي توفر المناخ الملائم للقيام بعملية التحديث.

أكد الدكتور مصطفى الرفاعي وزير الصناعة والتنمية التكنولوجية أن المستثمر هو المسئول الأول عن القيام بعملية التحديث المطلوبة وأن الحكومة ستقوم بتوفير البنية الأساسية اللازمة للتحديث والمناخ المناسب.

تتضمن التشريعات المطلوبة أو المقترح تعديلها والتي يناقشها رئيس مجلس الوزراء

● استصدار قرار جمهورى بإنشاء المجلس الأعلى لتحديث والصناعة ويتضمن ممثلين من الوزارات المعنية.

● استصدار قرار يكفل تفعيل دور وزارة الصناعة فى تنظيم استغلال الناجم والمهاجر بالتنسيق مع وزارة التنمية المحلية نظير ٢٠٪ من قيمة التعاقدات لاستغلالها فى التنمية الصناعية.

● تعديل نص المادة ١٦ من القانون ٨ لسنة ١٩٩٧ بشأن ضمانات حوافز الاستثمار وذلك بضم مشروعات. التحديث إلى المشروعات التي